دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية: التجربة الهندية نموذجا

د. لزهاري زواويد[1] • أ. عبد الجليل طواهير[2]

1. أستاذ متعاقد، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر.

2. أستاذ مساعد أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعــة ورقلــة، الجزائر،

تاريخ الاستلام:.../.../2018 ؛ تاريخ المراجعة:.../.../2018؛ تاريخ القبول:.../.../2018

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التنويع في زيادة فعالية ونمو الاقتصاد المتحرر باعتباره أسلوب استراتيجي وفعّال لزيادة القدرة التنافسية وتحقيق التنمية، حيث قمنا بإسقاط هذه الدراسة على النموذج الاقتصادي بالهند، الذي يبرز التنويع فيه، وبغية الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة تم التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع، التنافسية وعلاقتهما بالتنمية، إلى جانب الوقوف على تطورات الاقتصاد الهندي وأداء أهم قطاعاته، وكذا إبراز مناخ الاستثمار والتجارة الخارجية للهند، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة كونه الملائم للإجابة على إشكاليتها، وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالهند، ورفع من تنافسية السلع الهندية، وأدى إلى تحقيق التنمية فيها وهو نموذج يُحتذى به.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية، القطاعات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الاقتصاد الهندي.

The Role of Economic Diversification in Supporting Competitiveness and Achieving Development: The Indian Experience as a Model

Lazhari Zouaouid • Abdeldjalil Touahir

Abstract

This study aimed to highlight the role of diversification in increasing the effectiveness and the growth of the liberal economy as a strategic and effective method to increase competitiveness and development, We did this study on India's economic model, which highlights the diversification, in order to reach the results of this study we discuss the concepts relating to diversification, competitiveness and its relations to development, as well as stand on developments in the Indian economy and performance of the most important sectors, as well as highlight the investment climate and foreign trade of India. The descriptive analytical approach was adopted in this study whichs is more appropriate to answer the problematic study, The study concluded that economic diversification has contributed by increasing in the rates of economic growth in India, and raising the competitiveness of Indian goods, and leds to the development of the model.

Keywords: Economic Diversification, Development, Economic Sectors, Foreign Trade, The Indian Economy.

• **المؤلف المراسل، الايميل:** Zou.lazhar@yahoo

مقدمة:

سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات، والهدف من ذلك هو تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة، وسنسلط الضوء في ورقتنا البحثية هذه على التجربة الهندية التي كان الفضل في تحقيق التنمية بها يعود إلى النموذج الاقتصادي الذي اتبعته والذي يتسم بالكفاءة والتنويع، ما ساهم كذلك في الرفع من القدرات التنافسية للسلع الهندية.

وتعتبر التجربة الهندية في التنمية، واحده من أكثر التجارب التي أثارت جدلا كبيرا، بشأن تمكن الهند من تحقيق طفرة كبيرة في التنمية، على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء بها، حيث يمثل الفقراء حوالي 25 % من السكان في الهند، إضافة إلى أنها استطاعت تحقيق تلك التنمية في ظل الاختلافات، والتناقضات التي تسودها، سواء من حيث عدد الأديان، والمعتقدات، أو عدد اللغات واللهجات، حيث تصل عدد اللغات المستخدمة في الهند إلي 33 لغة.

إشكالية الدراسة:

بفعل معدلات النمو العالية والسياسات الاقتصادية الناجحة أبهرت الهند العالم في السنوات الماضية، بحيث أن تلك السياسات ساهمت في نقل الاقتصاد الهندي إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم وتمكنت من تقليل أعداد الفقراء في البلاد بشكل كبير رغم أنها لم تقضِ على الفقر بعد حيث لا يزال يشكل نحو ثلث السكان بحسب الأرقام المحلية، وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هو النموذج الاقتصادي الذي اتبعته الهند والذي ساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي الأمثل وأدى إلى وصولها إلى ما هي عليه الآن؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة التعرف على النموذج الاقتصادي الهندي، والذي يعتبر من الأمثلة النموذجية التي تتسم بالتنويع والكفاءة، والذي يمكن للجزائر الاستفادة منه خصوصا وأن الوضع الحالي للبلاد يستوجب ضرورة الإسراع في تبني منهج التنويع الاقتصادي والتخلي عن النموذج الريعي الذي أدى إلى بروز العديد من الاختلالات والتشوهات التي مست هياكل الاقتصاد، نتيجة الاعتماد على المورد الوحيد للدخل متمثلا في النفط.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز النقاط التالية:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع في ظل تناقضات التنمية؛
- التعرف على تطورات الاقتصاد الهندي؛

- إبراز مساهمة التنويع الاقتصادي في رفع معدلات نمو الاقتصاد الهندي من خلال مناخ الاستثمار وملامح التجارة الخارجية بالهند؛
- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الهندية، واقتراح حلول من شأنها رفع أداء الاقتصاد الوطني وإمكانية محاكاته للنموذج المدروس.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف العناصر المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة تطورات الاقتصاد الهندي وإبراز أهمية التنويع فيه، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى 03 محاور رئيسية تمثلت في:

المحور الأول: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، التنافسية والتنمية

المحور الثاني: النموذج الاقتصادي الهندي، الخلفية والأداء

المحور الثالث: التنويع الاقتصادي، تطور القطاعات، مناخ الاستثمار وملامح التجارة الخارجية في الاقتصاد الهندي

المحور الأول: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، التنافسية والتنمية

1. التنويع في ظل المتناقضات التنموية

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

ويمكن تعريف "التنويع" بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع" إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها[2].

كما يعرّف أيضا بأنه: "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات"[3].

ومما سبق يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي يعتبر بمثابة العملية التي تتيح للاقتصاد بأن يكون مرنا وغير خاضع بشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية التي سمتها استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، ويهدف التنويع إلى توسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة للبلد على المدى المتوسط والطويل.

2. أنماط التنويع الاقتصادي:[4] يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع. أولا، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) **المحلي** لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة.

ثانيا، على صعيد **الصادرات**، التنويع قد يكون حول توسيع سلة صادرات البلد و/ أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق.

أ- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية" أو"المرض الهولندي". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

ب- تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، وبالتالي فإن التصدير إلى أكثر من بلد يعد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

3. دور التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة

التنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراءات سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي بالنتيجة تتضمن إجراءات عدّة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد، بشرط لا تكون هذه السياسات موجهة من البدء إلى التنويع، بمعنى أن تكون نتيجة حتمية للتنمية.. لكن ذلك قد لا يصدق تماما فمن الممكن تحقيق التنمية بوجود التحولات الهيكلية التي تكون مدفوعة بتعددية مصادر الدخل التي تؤدي إلى إجراء تغييرات في الطلب مما يزيد من حجم السوق وينشط التجارة الخارجية وهو ما يعزز كفاءة تخصيص الموارد التي تؤدي إلى التأثر إيجابا في معدلات النمو المتحققة.[5]

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية. كما ينظر إليه من هذه الزاوية، باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة . كما أن التنويع الاقتصادي لديه

الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس. كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي. كما أنه (أي التنويع)، يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.[6]

4. مفهوم التنافسية

عرّفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق تحسناً مستمراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل".[7]

كما عرّفها المعهد العربي للتخطيط (Arab Planning Institute) على أنها "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية".[8]

وبالتالي يمكن النظر إلى التنافسية على أنها مقدرة الدول على توفير الظروف المناسبة والكفيلة برفع القدرات التنافسية لمختلف المؤسسات العاملة فيها بغية الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، ما ينتج عنه زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط.

5. العلاقة بين التنافسية والتنمية

إن أحد القضايا الرئيسية لتحقيق التنمية هي قضية كفاية أو وفرة الإنتاج الوطني وتعتبر قضية تحقيق فائض اقتصادي ودرجة عالية من النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وزيادة إنتاجية العمل من الأمور الهامة التي تؤدي إلى تخفيض كلفة المنتج الوطني وزيادة القدرة التنافسية، وهذا الأمر يرتبط على نحو وثيق بإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني، وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع وزيادة كفاءة المنتج الوطني.

ومن خلال النظرة الموضوعية لمحددات القدرة التنافسية من زاوية الفعالية والاستدامة نجد أن جميع هذه المحددات عرضة للتغيير أو الانكفاء أو اضمحلال الأثر إلا أن أمراً واحداً سيتنامى ويتراكم وهو التراكم الرأسمالي وتراكم المعرفة والعلم والتكنولوجيا وهذا الأمر يرتبط ارتباطاً مباشراً أيضا بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.[9]

ومن هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين تحقيق التنمية وتحقيق القدرة التنافسية ذلك أنه من الصعب تحقيق الارتقاء بمستوى الإنتاج الوطني من حيث الكمية والنوعية وبالتالي تحقيق القدرة التنافسية للمنتج الوطني ما لم تتحقق خطوات جدية لتنشيط عملية التنمية الشاملة، ويظل من المهم توجيه الجهود في

إطار جهود التنمية نحو إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني وبالتالي تطوير المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية في الداخل والخارج.[10]

المحور الثاني: النموذج الاقتصادي الهندي، الخلفية والأداء

1. الخلفية الاقتصادية للبلد[11]

تبلغ مساحة الهند 3.28 مليون كيلو متر مربع وتتألف من 28 ولاية وسبعة أقاليم اتحادية، كما يبلغ طول سواحل الهند 517 7 كيلومترا. وأبرز سمة في الهند هي التنوع، إذ يقارب عدد سكانها 1.2 مليار نسمة يتألفون من عدة مجموعات عرقية ويتكلمون في مجموعهم أكثر من 000 1 لغة، وينقسمون إلى أكثر من 5400 طائفة، ويدينون في مجموعهم بست ديانات رئيسية، ويعيشون في مناطق بيئية زراعية مختلفة تماماً. ونظرا لأن معدل نمو السكان السنوي في الهند يبلغ 1.4 في المائة، يتوقع أن تصبح الهند أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بحلول عام 2035. وقد صنف تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 الهند في المرتبة التاسعة عشرة بعد المائة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 180 دولة.

والاقتصاد الهندي هو رابع اقتصاد في العالم من حيث الحجم، فبعد فترة طالت عقودا من تواضع معدلات النمو، حقق النمو الاقتصادي في الهند انطلاقة إبان السنوات العشر الأخيرة حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8.8 في المائة سنويا في المدة من العام المالي 2002-2003 إلى العام المالي 2007- 2008، وكان لقطاع الخدمات الدور الرئيسي في قيادة هذا النمو. وفي العام المالي 2009- 2010، ورغم الأزمات المالية، هبط معدل النمو إلى مستوى لم يزل قويا إذ بلغ 7.9 في المائة. ويمثل التضخم تحديا اقتصاديا رئيسيا يواجه الهند، وله تأثيره على الفقر الريفي والنمو في القطاع الريفي. وفي ديسمبر 2009 بلغ مقياس الأسعار الكلي 7.3 في المائة، بينما بلغ مقياس أسعار الأغذية زيادة من رقمين عشريين، حيث وصل إلى 19.8 في المائة.

هناك توافق آراء واسع النطاق على أن النمو الذي تحقق مؤخرا يعود الفضل فيه إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلت في أوائل تسعينات القرن الماضي، والتي أطلقت العنان لتنظيم المشروعات لمن تتوافر لديهم البنى الأساسية والموارد والمهارات والطاقة والنفوذ. غير أن تعميم منافع النمو على السكان الريفيين الفقراء كان محدودا بفعل العوامل التالية: عدم كفاية البنى الأساسية المادية والاجتماعية، وضعف الوصول إلى الخدمات، وتواضع الاستثمارات، والهيكل الاجتماعي الذي تغلب عليه الطبقية والتركيب الهرمي، والذي يشيع فيه التفاوت في ملكية الأصول وفي المكانة والسلطة، وافتقار تنفيذ البرامج التي تراعي أوضاع الفقراء إلى الفعالية والكفاءة، وذلك بسبب إخفاقات التسيير. وهناك إدراك صادق واسع النطاق الآن مفاده أنه، بدون النمو الذي تعم منافعه الجميع، يمكن أن تنشأ عواقب اجتماعية وسياسية بالغة الشدة من جراء الزيادة المستمرة في حدة التفاوتات. فحوالي ثلث المقاطعات الهندية يتأثر

بالاضطرابات الاجتماعية والإرهاب الذي تمارسه الأجنحة اليسارية، والتي تمثل المصدر الرئيسي للأخطار التي تواجه أمن البلاد.

2. النموذج الاقتصادي الهندي

يعتبر وزير المالية الهندي في حكومة " ناراسيما راو" (1991 – 1996) "مانموهان سينغ" عرّاب النهضة في الهند ومهندس عملية الإصلاح الاقتصادي فيها، والذي له جملة مشهورة يقول فيها: "لو أنك في عام 1960 سألت أي شخص في العالم عن الدولة التي يتوقع أن تكون على قمة رابطة دول العالم الثالث في عام 1996 أو 1997، فإن الهند كانت ستوضع في مقدمة هذه التوقعات".[12]

مر الاقتصاد الهندي بمرحلتين هامتين، حيث يذكر باحثون اقتصاديون أن مسار التنمية الاقتصادية متمايز في الهند بين هاتين المرحلتين بحيث:

– **المرحلة الأولى مرحلة الانعزال عن العالم:** وهي الفترة الممتدة منذ استقلال الهند من الاحتلال البريطاني عام 1947 م التي استمرت حتى أزمة الاقتصاد الهندي عام 1991، و اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد علي سياسة الاكتفاء الذاتي، ومركزية الدولة، والتوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير والاعتماد على القطاع العام.

وانتشرت العديد من المشكلات في تلك المرحلة مثل ارتفاع معدلات التضخم، والدخول في مرحلة الإفلاس عام 1991 م، حيث وصل الأمر إلى أن 2 من كل 5 مواطنين في الهند يقعون تحت خط الفقر

في عام 1982 وصل الدين الصافي إلى 46% من الناتج المحلي، ثم ارتفع إلى 75% عام 1990، وبذلك دخلت الهند في مرحلة الخطر عام 1991 حيث وصل الأمر أن الدولة لم تعد تمتلك احتياطي نقدي يكفي سوى لأسبوعين فقط[13].

عجزت الهند بعد العام 1991 عن الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الدولية وبخاصة ذات الصلة بتغير طبيعة رأسمال الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما قاد لثورة كبيرة في التجارة العالمية حيث تضاعفت نسبة الإنتاج العالمي. لم تستجب الهند لتلك التحولات الاقتصادية العالمية، بل زادت من تشديد إجراءات القبضة الحكومية على نواحي الاقتصاد المختلفة بكل ما حمله من عمليات تأميم وتوسيع للقطاع العام ليشمل إنتاج السلع الأساسية وغير الأساسية.

فالثغرة الأساسية في هذا النموذج أنه لم يكن مصممًا على أساس التصدير للأسواق الخارجية، بينما ركز على السوق الداخلية الهندية والوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات، فانصبت بؤرة تركيزه على تحقيق طفرة إنتاجية كمية وليست نوعية عالية للصناعة الهندية، وهو ما أدى إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية[14].

ما يمكننا قوله عن هذه المرحلة هو أن الاقتصاد الهندي كان قائم على **مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية**، وهذه الفترة فرضت الدولة ضوابط هائلة على الاقتصاد المحلي والأوضاع المالية، ولكن في نفس الوقت ضمنت تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية.

– **المرحلة الثانية مرحلة التحول إلى الاقتصاد الحر والخصخصة:** حيث انتقلت الهند إلى هذه المرحلة المتناقضة تماما لعام 1991، ودخلت مرحلة التحول إلى الاقتصاد الحر والخصخصة، وزيادة دور القطاع الخاص، واتسمت هذه المرحلة بالتحول الحذر، نظراً للتوترات التي شهدتها، والمخاوف من عملية التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي، وأجرت التحرير الكامل لسعر صرف العملة الهندية (الروبية) عام 1993، واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي، وإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية، ورأس المال الأجنبي، وتملك الأجانب في العديد من القطاعات الاقتصادية، حيث تملك الأجانب 49% من قطاع الاتصالات، و51% من قطاع الأدوية، و ظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائدة ونمى الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر، إضافة إلى دخول الهند في الصناعات التكنولوجية ومجال النانو تكنولوجي[15].

ويعود الفضل في هذا التحول إلى خريج جامعة أكسفورد الرجل الليبرالي الرأسمالي البراغماتي "سينغ" في فترة رئيس الوزراء " ناراسيما راو" حيث بدأ المسار الثاني للهند والذي يعتمد على الاقتصاد المتحرر وسياسات الليبرالية والانفتاح نحو العالم والاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فسينغ كان سببًا في تحرير الاقتصاد الهندي والتحول إلى الاقتصاد الحر بشكل متدرج وحَذِر بعد جدل كبير في الأوساط الشعبية والسياسية عن التوظيف السياسي لهذه القضية.

وفي عهد "سينغ" تم فتح المجال للمستثمرين في قطاعات الصناعة الطيران والنفط التي كانت مملوكة للدولة، وإلغاء أحكام التراخيص في وجه الشركات الأجنبية وخفض الضرائب، ولم يكن لجميع تلك الإجراءات الجديدة آثارًا اقتصادية وحسب، بل أثرت على الصعيد الاجتماعي والنفسي في المجتمع الهندي، إذ عززت ثقة المواطنين في حكومتهم وبدأ المستثمرون يثقون بمؤهلات السوق الهندية، وبدأت الشركات في تشغيل العاطلين وانخفض حجم التضخم من أكثر من عشرة إلى ما دون العشرة، وانخفض الدين العام، كما تم استرداد احتياطي الصرف الأجنبي النفيس، وتجنبت الهند أزمة كانت لتكون محققة.

"سينغ" اعتبر أن إعادة هيكلة الاقتصاد الهندي ضرورة ماسة بعد فشل القطاع العام في القيام باستحقاقاته تجاه الشعب، فمنذ تسلمه لم يقتنع بدور القطاع العام كقاطرة للاقتصاد بعدما أثبت فشلة الذريع في تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر. ويرى باحثون في اقتصادات الدول الصاعدة، أن الإجراءات التاريخية التي قام بها "سينغ" عملت على إخراج البلاد من الكساد التي كانت تعاني منه، والأكثر من ذلك عملت على إحداث ثورة في التوجه الاقتصادي والسياسي للبلاد، من دولة اشتراكية تقوم على المركزية المفرطة، إلى دولة ليبرالية تقوم على الانفتاح الاقتصادي[16].

أبقت الحكومات المتعاقبة على سياسة "سينغ" الاقتصادية وعملت على تطويرها، فبعد عام 1996 تم إعطاء المزيد من الحرية والحوافز للاستثمار الأجنبي من قبيل حق التملك الكامل للأجانب في مشروعات الطرق والسياحة والصناعات البترولية وتوليد الطاقة، فضلاً عن كثير من القطاعات الأخرى التي أصبحت الموافقة عليها بصفة آلية مثل الكيماويات والتعدين والنقل والغزل والنسيج.

وتم في شهر أكتوبر من العام 1999 إلغاء جميع المعوقات البيروقراطية أمام رأس المال الأجنبي، بما يضمن منح الموافقة على الاستثمارات الأجنبية بصورة آلية، وفي عام 2000 فتحت الحكومة قطاعات الطاقة والفحم والاتصالات والخدمات البريدية والنقل أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، كما أعلنت في ماي من ذلك العام الخصخصة الجزئية لشركة الطيران الهندية، وسُمح للأجانب بتملك 26% من إجمالي نسبة الـ 60% التي تم طرحها للشركات الخاصة.

وتمكنت البلاد في السنوات الأخيرة من استقطاب عدد كبير من الشركات العالمية التي تنتمي إلى مختلف القطاعات والصناعات بدءًا من الإنتاج الدوائي، وصولاً إلى صناعات التعدين وتكنولوجيا الفضاء، وهو ما قاد لتحقيق هذه الثورة الاقتصادية الكبيرة في البلاد[17].

3. السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

إن للسياسات المالية دور بارز ورائد في التجربة الهندية الفريدة في التنمية الاقتصادية وهذا من خلال الدعم الحكومي الذي وجهته الهند إلى المشروعات الصغيرة، حيث احتلت المشروعات الصغيرة مكانة كبيرة في الاقتصاد والصناعة، فمن خلال المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة، التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، استطاعت الهند زيادة حجم الإنتاج الصناعي، وتوليد الكثير من فرص العمل، فقد مثل إنتاج المشروعات الصغيرة حوالي 50% من حجم الإنتاج الصناعي، ويعمل بها ما يقرب من 17 مليون عامل، وبذلك أصبحت المشروعات الصغيرة، والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد الزراعة مباشرة[18].

وتُعرّف المشروعات الصغيرة في الهند بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار، أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار. ويضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية.

ونظراً إلى أهمية تنمية هذه المشروعات وتشجيعها فقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لها، وتبلورت في عدة محاور أهمها:[19]

1.3- الحماية: حيث أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، وبالتالي الحماية والاستقرار. مع السماح في ذات الوقت للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج، ما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

2.3- التمويل: أتاحت الحكومة المجال أمام المشروعات الصغيرة للحصول على قروض ائتمان بنسب

فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

3.3- توفير البنية الأساسية اللازمة لمثل هذه المشروعات: وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للشركات الكبرى، من خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

4.3- الإشراف: تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، الذي يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية، وتعظيم دور مثل هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي.. ويعالج هذا الجهاز مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعادة صياغة القوانين والسياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب، فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة، ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.

5.3-الدعم التكنولوجي: أنشأت الحكومة صندوقاً للمساعدة على تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.

6.3- إقامة المجمعات الصناعية: توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة، التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي ومراقبة التلوث، وإنشاء الطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.

7.3- الإعفاء الضريبي: وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجياً مع الزيادة التدريجية في رأس مال، كما تقدم الحكومة العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية وخدمات معينة للمشاريع الصغيرة، التي تقام في مناطق جغرافية محددة، لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين جميع أقاليم الدولة.

8.3- خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة: حيث ألزمت الشركات الكبيرة بتقديم جميع المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم الاتفاق مع الشركات الحكومية على أن تقوم الصناعات الصغيرة بالاشتراك في تصنيع 30% من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة، 45% من المعدات الهندسية المتوسطة، 25% من وسائل النقل، و40% من المنتجات الاستهلاكية.

المحور الثالث: التنويع الاقتصادي، تطور القطاعات، مناخ الاستثمار وملامح التجارة الخارجية في الاقتصاد الهندي

1. انطلاقة الاقتصاد الهندي

مع سريان سياسات الخصخصة في قطاعات الدولة المختلفة ودخول الاستثمارات الأجنبية، باتت الهند مع مرور السنوات واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى التي تشكل تهديدًا للقوى التقليدية في العالم بعد أن تمكنت من التفوق على الصين في النمو الاقتصادي، لتتربع بذلك على عرش أكبر نسبة نمو اقتصادي في العالم وتتجه سريعًا لتستحوذ على حصة أكبر من الاقتصاد العالمي.

وبات الاقتصاد الهندي ضمن أكبر 20 اقتصادًا في العالم حسب منظمة التجارة الدولية واحتل المرتبة السابعة عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة أنها عضو في مجموعة دول "البريكس" التي تضم بالإضافة للهند الصين والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا.

وقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 2025 ترليون دولار بحسب البيانات الرسمية عام 2016 عن موقع "انفستوبيديا" الاقتصادي عن بيانات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2016 وعن الموقع نفسه في 7 جويلية 2017 وبحسب توقعات البنك الدولي المستندة إلى أبريل من نفس السنة، فاحتل الاقتصاد الهندي المرتبة السادسة على مستوى العالم بناتج محلي قدره 2.45 ترليون دولار، وقدر الموقع أن حصة الخدمات من الاقتصاد الهندي تقدر بـ57% والزارعة بنسبة 17% فيما تقدر الصناعة بنسبة 26% من الناتج المحلي الهندي، وبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي 1850 دولار في السنة، ويتوقع البنك الدولي أن تقفز الهند إلى المرتبة الرابعة على مستوى العالم في العام 2022، ويُذكر أن الهند تمكنت من إخراج 137 مليون فقير بحلول العام 2014، إذ بلغ عدد الفقراء 270 مليون فقير متراجعًا من نحو 400 مليون في العام 2005[20]. والشكل التالي يبرز تطور الناتج المحلي الإجمالي في الهند مقارنة بنظيره الصيني والعالمي.

الشكل رقم 01:

مقارنة بين الاقتصاد الصيني والهندي والعالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011 – 2017

المصدر: مناف قومان، مرجع سابق (اعتمادا على بيانات البنك العالمي)

2. تطور أداء الاقتصاد الهندي[21]

1.2- الزراعة:

كان من بين أهم إنجازات الدولة الهندية في هذا القطاع أنها تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأوجدت مخزونا احتياطيا من الحبوب وصل عام 1979 إلى 20 مليون طن، وارتفع عام 1995 ليصل إلى 30 مليون طن، وهو الأمر الذي كان من نتائجه زيادة قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف مثلما حدث عامي 1979 و1987، ولم تعد هناك مجاعات كتلك التي حدثت في البنغال عام 1943 وأدت إلى وفاة ثلاثة ملايين هندي، على أنه يجب مراعاة أن هذا الاكتفاء الذاتي لا يعني تحقيق الإشباع المطلق لكل فرد، لأن ذلك يستلزم من الهند مضاعفة إنتاجها من الغذاء حتى يمكنها توفير مستوى معيشي مناسب لفقرائها.

يذكر أن هذا الاكتفاء الذاتي أتى بفضل النتائج الإيجابية للثورة الخضراء خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في مجالي استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية، إذ زادت مساحة الأراضي المزروعة من 118.7 مليون هكتار عام 50-1951 إلى 140.2 مليونا عام 1970، ثم إلى 142.2 مليونا عام 89- 1990. كما زاد إنتاج الهند من الحبوب الغذائية من 50.8 مليون طن عام 50-1951 إلى 179.1 مليونا عام 93- 1994.

2.2- الصناعة:

تمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية. ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 99- 2000 بنحو 3.9 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل التسعينيات. وتمكنت الهند بأن تصل بقيمة صادرات هذه الصناعة إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2008. وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام 98- 1999 إلى 3 مليارات دولار، علما بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا.

3.2- الخدمات:

قام هذا القطاع بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية. ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينيات في أعقاب إجراءات التأميم للبنوك ولشركات التأمين، إذ زاد على سبيل المثال عدد الفروع التابعة للبنوك المؤممة من 8 آلاف فرع عام 1969 إلى 62 ألفا عام 1995، الهند كما أشرنا سابقا عام 2000 قامت بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوي أمام المستثمرين الهنود والأجانب،

ولهذا فإنه يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة.

ويمكن إبراز تطور إسهام القطاعات الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي بالهند من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 02:

إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في ن. م. إ للهند من 1951 إلى 2013، بعد تنوع وتطور الاقتصاد الهندي

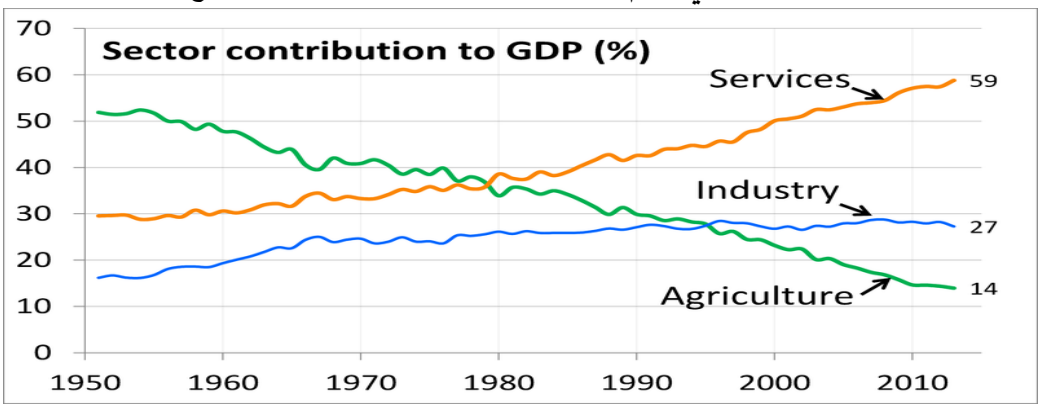

المصدر: اقتصاد الهند: https://www.marefa.org، تاريخ التصفح: 2018/03/07

تراجعت في هذا الخصوص نسبة مساهمة الزراعة لصالح قطاعي الخدمات والصناعة، وذلك كما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01:

نسبة مساهمات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الهندي

السنة	1960 -1951	1970 -1961	1980 -1971	1990 -1981	1999 -1991
قطاع الزراعة	50%	45%	38%	32%	28%
قطاع الصناعة	21%	22%	26%	27%	25%
قطاع الخدمات	29%	33%	36%	45%	47%

المصدر: عبد الرحمان عبد العال، **تطور الاقتصاد الهندي**، http://www.aljazeera.net ، تاريخ التصفح: 2018/03/07

يتضح من الجدول أعلاه أن التغير في نسب مساهمات قطاعات الاقتصاد الرئيسية قد تم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، إذ تراجعت نسبة مساهمة الزراعة بنحو 13% خلال عامي 1970-1990 (أي من 45 إلى 32%)، في حين زادت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بنحو 12% خلال نفس الفترة (من 33 إلى 45%)، وبالمثل بالنسبة لقطاع الصناعة الذي زادت نسبة مساهمته خلال نفس الفترة بنحو 5% (من 22 إلى 27%). وبخلاف ذلك فإنه لم يحدث سوى تغير طفيف على نسب مساهمات هذه القطاعات خلال عقود الخمسينيات والستينيات والتسعينيات تتراوح ما بين 2- 3% سواء بالزيادة أو بالنقصان داخل كل قطاع.

ويمكن تفسير ذلك بالتغير الذي طرأ على دور الدولة في هذه القطاعات، حيث كان قطاع الزراعة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات هو بؤرة اهتمام الدولة الهندية، من خلال ما عرف بالثورة الخضراء

التي أدت إلى زيادة المساحة المزروعة في الفترة بين عامي 1951– 1970 من 118.7 مليون هكتار إلى 140.3 مليونا. وعلى النقيض من ذلك خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حيث جاء التوسع الأهم من قبل الدولة في قطاعي الصناعة والخدمات، وبخاصة بعد إجراءات التأميم للبنوك وقطاع التأمين وغيرها من القطاعات الأخرى في أواخر الستينيات. وقد كان من الملاحظ أن المساحة المزروعة لم تزد خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات عن مليوني هكتار فقط، فبلغت عام 1990 نحو 142.3 مليون هكتار. هذا بالإضافة إلى ما تتميز به الزراعة الهندية من حيث السمة المحافظة للفلاح الهندي وتفتت الملكية وصعوبة الزراعة العلمية، والأهم من ذلك ارتباط إنتاجيتها إلى حد كبير بالظروف المناخية.

أما في عقد التسعينيات فقد كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي آثار مزدوجة على نسب مساهمة هذه القطاعات، ففي الوقت الذي تسبب فيه عدم ضخ الدولة لاستثمارات جديدة في القطاع العام الصناعي إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة لأول مرة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2% (من 27% عام 1990 إلى 25% عام 1999)، فإن بطء عملية الخصخصة في قطاع الخدمات حال دون حدوث طفرة في نسبة مساهمة هذا القطاع، حيث لم يطرأ عليه سوى زيادة طفيفة بلغت 2% فقط (من 45% عام 1990 إلى 47% عام 1999).[22]

يجدر الملاحظة، أن التطور الزراعي ساهم بشكل كبير في نهضة الاقتصاد الهندي، إذ تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأوجدت مخزونًا احتياطيًا من الحبوب وصل عام 1979 إلى 20 مليون طن، وارتفع عام 1995 ليصل إلى 30 مليون طن، وهو الأمر الذي كان من نتائجه زيادة قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف مثلما حدث عامي 1979 و1987، وتمكن القطاع الصناعي بفضل الحماية الكبيرة التي قامت به الحكومة الهندية في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية كبيرة، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية، ومع التحول لسياسات الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية، أهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 2000 بنحو 3.9 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل التسعينيات، وارتفعت إلى 155 مليار دولار في العام 2015 .

كما استغلت الهند ميزة توفر العامل البشري، في تحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، عبر تصنيع سلع وخدمات بأسعار رخيصة الثمن وبجودة عالية، وهو ما جذب الشركات العالمية إلى الهند للاستثمار فيها وتصدير السلع للخارج.[23]

3. المناخ الاستثماري والقطاعات الجاذبة للاستثمار في الهند:

تشير البيانات الصادرة عن تقرير الاستثمار العالمي الصاد ر عن" الأونكتاد "بأن الهند قد تبوأت مكانة متقدمة من بين دول العالم في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحتل المرتبة الخامسة عشر من بين دول العالم ويعود ذلك لعدة أسباب منها:[24]

- ✓ واحدة من أكبر الاقتصاديات في العالم؛

- ✓ الموقع الاستراتيجي المميز؛
- ✓ سوق استهلاكي كبير ونسبة نموه مرتفعة ومتسارعة؛
- ✓ وفرة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة بتكلفة منافسة؛
- ✓ واحدة من أكبر قطاعات التصنيع في العالم وتغطي جميع الأنشطة والمجالات الصناعية؛
- ✓ واحدة من أكبر تجمعات العلماء والمهندسين والفنيين في العالم؛
- ✓ غنية بالموارد الزراعية والمعدنية؛
- ✓ توفر البنية التحتية الممتازة؛
- ✓ تتضمن قطاع مالي متطور؛
- ✓ بيئة سياسية وتجارية مرنه مع المستثمرين تقدم كافة التسهيلات والحوافز الضريبية وتسهيلات في عمليتي الاستيراد والتصدير؛
- ✓ بيئة قانونية متطورة؛
- ✓ تحويل رأس المال بشكل كامل وبكل سهولة؛
- ✓ استخدام أسماء العلامات التجارية بكل سهولة ويسر؛
- ✓ لا يوجد ضريبة دخل على الأرباح الحاصلة من عملية التصدير؛
- ✓ الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية.

تنوعت القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الهند لتشمل: قطاع الخدمات المالية وغير المالية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل، الصناعة، الوقود، المواد الكيميائية، أنشطة البناء، العقاقير والمستحضرات الصيدلانية، تجهيز الأغذية، الاسمنت ومنتجات الجبس، المعدات الكهربائية.

لأن الهند تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث المساحة فإن ذلك يعني توفر مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة وبذلك تعتبر واحدة من أكبر منتجي المواد الغذائية ومن أكبر منتجي قصب السكر والشاي وكذلك ثاني أكبر منتج للأرز والفواكه والخضروات، وتعتبر الهند واحدة من أكثر دول العالم إنتاجا واستهلاكا للمنتجات الغذائية نظرا لأنها ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، ولذلك فإن هناك فرصا هائلة للاستثمار في قطاع تجهيز الأغذية، كما تحتل الأدوية والصناعات الدوائية مكانا هاما في الاقتصاد الهندي.

كما أن صناعة السيارات الهندية بدأت تغزو الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل الهند ثاني أكبر مصنع للإطارات وخامس أكبر مصنع للسيارات التجارية ورابع أكبر سوق سيارات الركاب في آسيا، كما أنها تنتج أكبر عدد من الجرارات الزراعية في العالم.

كما تعتبر الخدمات السياحية واحدة من أكبر صناعة الخدمات من حيث الإيرادات الإجمالية وعائدات النقد الأجنبي، وفي مجال الاتصالات تعتبر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الهند ثالث

أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد بين الاقتصاديات الناشئة في آسيا وإنها لا تزال تواصل نموها بوتيرة غير مسبوقة وتعد واحدة من القطاعات الرئيسية المسؤولة عن النمو الاقتصادي في الهند[25].

4. ملامح التجارة الخارجية للهند:

تتمتع الهند باقتصاد متشعب إقليمياً، لم تلعب فيه تاريخياً التجارة الخارجية، والمعونات والاستثمار سوى دور محدود نسبياً. ولئن كانت نسبة مساهمة الواردات والصادرات الهندية من السلع في الاقتصاد قد قفزت من 13% إلى 25% منذ عام 1993، إلا إنها ما تزال أدنى بكثير عن مثيلاتها في الصين ودول جنوب شرق أسيا، والتطور اللافت حقاً، هو الدور المؤثر لقطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يسهم بحوالي 3% من الناتج المحلى الإجمالي، ويمثل نصف الصادرات الخدمية بالكامل، ويتخذ في تطوره شكل منحنى صاعداً باطراد.

وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية واتجاهها للصعود، إلا إنه من غير المتوقع أن تبرح مكانتها المحدودة في الاقتصاد، على عكس ما هو سائد لدى الأسواق الصاعدة، فلقد ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي، إلا إنها ما تزال أقل من مثيلاتها بالصين ودول جنوب شرق أسيا، وإن كانت الهند توازيهم فيما يخص النشاط الاستثماري للشركات الهندية بالخارج.

الأمر الذي يعد بشكل أو بآخر أحد تجليات العولمة التي تتجه لمزيد من الصعود والسطوع قبل حلول 2020، حيث أدت إجراءات رفع الكثير من القيود عن الواردات إلى جذب السلع الأجنبية وتوافرها بالأماكن الحضرية بالهند، هذا فضلاً عما خلقته عائدات العمليات التجارية من فرص عمل بدخول مجزية لأبناء الطبقة الوسطى. كما أضحت الشركات الهندية الكبرى من أهم الفاعلين الدوليين ذوي الوزن الثقيل عالمياً، حيث يشكلون التحالفات، ويغامرون برؤوس أموالهم، ويتحركون وفق نسق وقواعد السوق، الأمر الذي سيؤثر على المدى الطويل في آليات السوق الهندية، بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. بل لقد أفرز لدى صانعي القرار بالهند درجة عالية من الوعي والحرص على أهمية انصهار الروابط الاقتصادية في بوتقة الاقتصاد العالمي.[26]

1.4- الصادرات السلعية الهندية إلى العالم:

سجلت صادرات الهند خلال عام 2012- 2013 تراجعا بنسبة بسيطة وصلت إلى1.8 في المائة حيث بلغت قيمتها 300.4 مليار دولار مقارنة بـ 305.96 مليار دولار في عام 2011- 2012، وتركزت صادراتها خلال عام 2012- 2013 بنسبة 44% في عشر سلع، تصدر هذه السلع" زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية "بإجمالي قيمة وصلت إلى 60.35 مليار دولار بوزن نسبي 20% من إجمالي صادراتها، وبنسبة نمو مقارنة بالعام السابق بلغت 8.7%، وجاء الماس في المرتبة الثانية بإجمالي قيمة وصلت إلى 23.27 مليار دولار بوزن نسبي 7.6 % من إجمالي صادراتها وبنسبة تراجع 17.2 % مقارنة بعام 2011- 2012، وحلت "الحلي والمجوهرات والمعادن الثمينة " في المرتبة

الثالثة بإجمالي قيمة بلغت 13.74 مليار دولار وبوزن نسبي وصل إلى 4.6 % من إجمالي صادراتها وبنسبة تراجع وصلت إلى 3%.

وبقراءة مؤشر نسب التغير(نمو/تراجع)، يلاحظ بأن صادرات الهند قد ارتفعت بشكل لافت للانتباه خلال عام 2012- 2013 مقارنة بعام 2011- 2012 من الذهب بمختلف أشكاله الخام والمسحوق ونصف المشغول بنسبة 946%.[27]

الجدول رقم 02:

الصادرات وإعادة التصدير الهندية إلى العالم حسب أهم عشر سلع **القيمة:** مليار دولار أمريكي

حسب تصنيف النظام المنسق (HS)	وصف السلعة	2011- 2012	2012- 2013	من إجمالي الصادرات لعام 2012- 2013 (%)	نسبة التغير (%)
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية	55.531	60.347	20.09	8.67
7102	ماس	28.090	23.271	7.75	-17.16
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها	14.154	13.736	4.57	-2.95
3004	الأدوية	7.283	8.823	2.94	21.14
1006	أرز	4.940	6.216	2.07	25.82
7108	ذهب بأشكال خام أو نصف مشغولة أو مسحوق	0.417	4.365	1.45	946.39
8703	سيارات مصممة لنقل الأشخاص	3.799	4.349	1.45	14.49
1302	عصارات وخلاصات نباتية	3.533	4.182	1.39	18.36
5201	قطن غير مندوف ول ممشط	4.258	3.659	1.22	-14.07
8517	هواتف	3.954	3.599	1.20	-8.97
إجمالي العشر سلع		125.959	132.547	44.12	5.23
إجمالي الصادرات وإعادة التصدير		305.964	300.401		-1.82

المصدر: يوسف ذياب، **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند**، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص: 12.

أهم الدول المستوردة من الهند:

شغلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من الهند بأهمية نسبية بلغت 12.5% من إجمالي قيمة واردات الدول المستوردة من الهند عام 2013، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10.1% من إجمالي قيمة واردات الدول المستوردة من الهند في العام نفسه، بينما استوردت المملكة العربية السعودية من الهند ما قيمته 3.7% من إجمالي قيمة واردات الدول المستوردة من الهند عام 2013، والجدول التالي يوضح أهم الدول المستوردة من الهند عام 2013.

الجدول رقم 03:

أهم الدول المستوردة من الهند عام 2013

أهم الدول المستوردة	الأهمية النسبية (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	12.5
الإمارات العربية المتحدة	10.1
الصين	4.9
سنغافورة	4.2
هونغ كونغ	4.1

المصدر: **العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والهند**، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، ماي 2015، ص: 03 www.chamber.org.sa

2.4- واردات الهند السلعية من دول العالم:

الجدول رقم 04:

واردات الهند من العالم حسب أهم عشر سلع **القيمة**: مليار دولار أمريكي

حسب تصنيف النظام المنسق (HS)	وصف السلعة	2012 -2011	2012- 2013	من إجمالي الصادرات لعام 2012- 2013 (%)	نسبة التغير (%)
2709	زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام	134.155	144.520	29.45	7.73
7108	ذهب بأشكال خام أو نصف مشغولة أو مسحوق	56.502	53.821	10.97	-4.75
7102	ماس	27.769	21.662	4.41	-21.99
2701	فحم حجري، فحم حجري مكتل قوالب أو كرات	16.505	15.951	3.25	-3.35
2711	غازات نفط وهيدرو كربونات غازية أخر	12.526	13.270	2.70	5.93
8517	هواتف	10.907	9.878	2.01	-9.44
1511	زيت نخيل وجزيئاته، مكررا أو غير معدل كيميائيا	7.210	8.069	1.64	11.91
9801	الأمتعة الشخصية والأدوات المنزلية المستعملة التي يجلبها المواطنون المقيمون في الخارج والأجانب القادمون للإقامة في البلاد	8.765	6.554	1.34	-25.22
2603	خامات نحاس ومركزاتها	5.522	5.701	1.16	3.24
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها	0.850	5.126	1.04	503.15
إجمالي العشر سلع		280.711	284.552	57.98	1.37
إجمالي الواردات		489.319	490.737		0.29

المصدر: يوسف ذياب، ، مرجع سابق، ص: 14.

من خلا الجدول أعلاه، فقد حققت واردات الهند خلال عام 2012– 2013 نموا بنسبة 0.3 في المائة لتصل قيمتها إلى 490.74 مليار دولار مقارنة بـ 489.32 مليار دولار في عام 2011– 2012، وتركزت وارداتها بنسبة 58 % في عشرة سلع، تصدر الزيوت النفطية وزيوت المواد المعدنية القارية الخام قائمة هذه السلع المستوردة بإجمالي قيمة وصلت إلى 144.5 مليار دولار، وبوزن نسبي مرتفع وصل إلى 29.5% بنسبة نمو مقارنة بعام 2011– 2012 بلغت 7.7%، وحلَّ الذهب بشكل خام أو نصف مشغول أو مسحوق في المرتبة الثانية بإجمالي قيمة بلغت 53.8 مليار دولار بوزن نسبي مقداره 11% لتتراجع واردات الهند من هذه السلعة بنسبة 4.8% عن عام 2011– 2012. ومن جانب آخر يلاحظ ارتفاع نسبة نمو واردات الهند من الحلي والمجوهرات بنسبة 503%، في حين انخفضت وارداتها من الماس بنسبة 22%.

أهم الدول المصدرة إلى الهند:

شغلت الصين المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للهند بأهمية نسبية بلغت 11.1% من إجمالي قيمة صادرات الدول المصدرة للهند عام 2013، تلتها المملكة العربية السعودية بأهمية نسبية بلغت 7.9% من إجمالي قيمة صادرات الدول المصدرة للهند في العام نفسه.

الجدول رقم 05:

أهم الدول المصدرة إلى الهند عام 2013

أهم الدول المصدرة	الأهمية النسبية (%)
الصين	11.1
المملكة العربية السعودية	7.9
الإمارات العربية المتحدة	7.1
سويسرا	5.3
الولايات المتحدة الأمريكية	4.8

المصدر: العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والهند، مرجع سابق، ص: 04 www.chamber.org.sa

5. الدروس المستفادة من التجربة الهندية:

هناك العديد من الدروس المستفادة من التجربة الهندية التي يجب على أي دولة نامية أن تقتضي بتلك التجربة ومحاولة الاستفادة منها، ومن هذه الدروس:[28]

- ✓ ضرورة الاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ التوجه نحو اقتصاديات السوق الحر؛
- ✓ تشجيع دور القطاع الخاص والمشاركة في عملية التنمية؛
- ✓ توجيه كل أنواع الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي من شأنها تكوين رأسمال الصناعة المتطورة، ودمج الصناعات المتشابهة منها لتقوية الاقتصاد؛
- ✓ تدعيم البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج؛

- ✓ الاهتمام بالتعليم، وتدريب العمال، والأفراد وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل؛
- ✓ التركيز على الصناعات التصديرية، والصناعات ذات القيمة المضافة؛
- ✓ تفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحلة الراهنة.

من خلال ورقتنا البحثية هذه يمكننا القول أنه من الأجدر بدولة كالجزائر والتي لا تحوي على تعقيدات كثيرة مثل تلك الموجودة في الهند، كالتعدد في الأعراق والأديان واللغات وغيرها، بناء نموذج تنموي مستدام يمكّن الاقتصاد الوطني من الصعود وبناء قدراته بشكل ذاتي بعيدًا عن الاعتماد على الخارج والتحرر من الاعتماد على النفط والغاز والاستثمارات الريعية إلى الاستثمار في الصناعة والخدمات المتنوعة وفتح المجال أمام مراكز البحث العلمية في كافة التخصصات وكذا تمكين الإنسان من خلال توفير تعليم وفق المواصفات العالمية لأنه السبيل لارتقاء أي أمة.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج: من خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

– تحقيق التنويع الاقتصادي يعني بالضرورة بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛

– التنويع الاقتصادي يمثل ضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل وهذا من منظور التنمية المستدامة؛

– مسار الاقتصاد المتحرر وسياسات الليبرالية والانفتاح نحو العالم والاستثمارات الأجنبية أدت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة بالهند؛

– كان للسياسات المالية دور بارز ورائد في التجربة الهندية الفريدة في التنمية الاقتصادية وهذا من خلال الدعم الحكومي الذي وجهته الهند إلى المشروعات الصغيرة؛

– استغلال الهند ميزة توفر العامل البشري، ساهم في تحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا عن طريق تصنيع سلع وخدمات بأسعار رخيصة الثمن وبجودة عالية؛

– تعتبر الهند من بين دول العالم الرائدة في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسبب يعود لسياساتها المنفتحة والواضحة المعالم في هذا المجال.

2. التوصيات: استناداً إلى ما تقدم، ومن أجل استفادة الاقتصاد الوطني من التجربة الهندية، نوصي بما يلي:

– لا يمكن تحقيق التنويع لمصادر الإيرادات في بلاد ريعية كالجزائر ما لم تتخذ خطوات محددة، و تتمثل في وضع حزمة من السياسات ذات الأجل الطويل نسبيا، حتى وإنها ستؤثر حتما على التنافسية، إلا أن تقليل الاعتماد على المورد الوحيد يتضمن تقليل حجم الإيرادات المتحصلة في الأجل القصير، وهذا

يتطلب تضحية بالمهم من أجل الوصول إلى الأهم وهو هدف التنويع، وبالتالي نقول أن التنويع يتطلب التضحية؛

– من الأولى توجيه دفعة قوية للتمويل متمثل في القروض طويلة الأجل نحو القطاعات الأولى بالتنويع، وهذا يتطلب بناء سياسة تنويعية تعتمد على دور مستقبلي للصناعات التحويلية، مع تحديد مدى وسقف القرض المقدم للأغراض الصناعية، وبالتالي على البنوك القيام بهذا الدور في التمويل الائتماني الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق هدف وإستراتيجية تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تمويلها لمشاريع القطاع الخاص، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية، الأمر الذي ينعكس أثره إيجاباً في صورة نمو وتنوع للأنشطة المولدة للناتج المحلي غير النفطي؛

– تأسيس صندوق مالي للتنويع على أن تكون عوائد هذا الصندوق مخصصة لتنمية القطاع الأولى بالتنويع والذي نعني به أهم قطاع لا يرتبط بالقطاع النفطي وله المقدرة على أن يكون رائدا في المستقبل، شرط أن تُجرى دراسة معمقة للعوائد المتوقعة منه والموارد المطلوبة له، وعلى هذا الأساس يمكن الانتقال التدريجي نحو التنويع بالأسلوب ذاته وشمول قطاعات أخرى في المستقبل؛

– ضرورة التركيز بشدة على تأهيل رأس المال البشري وخاصة القطاع الصناعي مع إعطاء أهمية للقطاعات الأخرى وفي مقدمتها القطاع الزراعي، السياحي والخدمي، واقتراح إنشاء مدارس مهنية صناعية تحت إشراف ورقابة وزارة الصناعة على أن تلتزم هذه الأخيرة بتوظيف عدد معين من خريجي المدارس المهنية الصناعية وأن لا يتم قبول الطلبة فيها إلا بعد عرضهم على اختبارات جدية مع ضرورة أن يكون المترشح لديه الكفاءة والرغبة الجادة في التعليم الصناعي وأن يتولى القطاع الخاص دوره في إيجاد فرصة العمل لبقية الخريجين وأن يكون من ضمن اشتراطات تسجيل شركات القطاع الخاص الصناعي هو استقطابهم لخريجي هذه المدارس الصناعية.

المراجع والهوامش:

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، ***مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية***، جامعة الكوفة، المجلد 08، العدد 31، 2014، ص: 57.

[2] Martin. Hvidt, ***Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends***, Kuwait Program on Development, Goverrnance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, P: 04.

[3] Le-Yin Z HANG, ***UNFCCC Workshop on Economic Diversification***, Teheran, Islamic Republic of Iran18-19 October 2003, P: 06.

[4] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، ***المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية***، جامعة ورقلة، العدد 05، ديسمبر 2016، ص: 136.

[5] عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقاربة للقواعد والدلائل، ***مجلة الاقتصادي الخليجي***، العدد 24، 2013، ص: 09.

[6] موسى باهي، كمال روابنية، ***مرجع سابق***، ص: 141.

[7] ظافر محمد حمود، ***القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية***، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص: 06.

[8] نفس المرجع السابق، ص: 07.

[9] ظافر محمد حمود، ***مرجع سابق***، ص: 33.

[10] نفس المرجع، ص: 34.

[11] ***جمهورية الهند: برنامج الفرص الاستثمارية القطرية***، روما 10- 12 ماي 2011، www.ifad.org

[12] مناف قومان، ***التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم***، مقال متاح على الرابط التالي: https://www.noonpost.org/content/18727 ، تاريخ التصفح: 2018/03/10.

[13] هدير عبد المنصف شحاته، ***تجارب التنمية ...الهند نموذجا***، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://elbadil-pss.org/2016/12/03/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-7-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D8%A7/ ، تاريخ التصفح: 2018/03/10.

[14] مناف قومان، ***مرجع سابق***.

[15] هدير عبد المنصف شحاته، ***مرجع سابق***.

[16] مناف قومان، ***مرجع سابق***.

[17] نفس المرجع السابق.

[18] هدير عبد المنصف شحاته، ***مرجع سابق***.

[19] إبراهيم مصطفى، ***المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. تجارب دولية – تجربة الهند***، مقال متاح على الرابط التالي: https://alborsanews.com/2017/05/18/1023219، تاريخ التصفح: 2018/03/10.

[20] مناف قومان، **مرجع سابق**.

[21] عبد الرحمان عبد العال، ***تطور الاقتصاد الهندي***، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f-9920-43ae-905f-c889d31ed3e0، تاريخ التصفح: 2018/03/10

[22] نفس المرجع السابق.

[23] مناف قومان، ***مرجع سابق***.

[24] يوسف ذياب، ***دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند***، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص ص: 06، 07.

[25] نفس المرجع السابق، ص ص: 07، 08.

[26] إيمان عمر، ***الهند وكيفية صعودها كقوة كونية: دراسة شاملة***، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm، تاريخ التصفح: 2018/03/10

[27] يوسف ذياب، ***مرجع سابق***، ص ص: 11- 12.

[28] هدير عبد المنصف شحاته، ***مرجع سابق***. [بتصرف]